

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع

ومستدامة: المساعدة التي تقدمها اليونيدو

إلى الدول الأعضاء بغية بلوغ مستويات معززة

من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

المساعدة التي تقدمها اليونيدو إلى الدول الأعضاء بغية بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تقرير من المدير العام

عملاً بالفقرة ١٣ من إعلان ليما، يقدم هذا التقرير عرضاً مجملًا أوليًا للكيفية التي ستساعد بها اليونيدو الدول الأعضاء على بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لديها، ويفيد بالآثار الإنمائية لتلك المساعدة.

أولاً - مقدمة

١ - في أعقاب اعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، اضطلعت اليونيدو بعدة إصلاحات بغرض مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ مستويات معززة من

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتتجلى هذه الإصلاحات في مجال تطوير البرامج والتعاون التقني في عام ٢٠١٤.

ثانياً - رصد الأداء المتسق مع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في برامج التعاون التقني

٢- تنحو التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء إلى التركيز على النفقات، ومعدّل التنفيذ السنوي هو المقياس النهائي للأداء في مجال التعاون التقني. ويرجع هذا في جزء منه إلى أنّ جميع القياسات، بخلاف المدخلات النقدية، كان مسألة شاقّة في غياب نظام لتخطيط الموارد المؤسسية. ومنذ إطلاق نميطة إدارة البرامج والمشاريع، وهي لبّ التعاون التقني في نظام تخطيط الموارد المؤسسية الخاص باليونيدو، أصبح من الممكن استبانة مؤشّرات الأداء الرئيسية بطريقة منهجية ترسم معاً صورةً شاملةً لأثر العمليات الميدانية لليونيدو.

٣- وفي أعقاب إعلان ليما، أجرت شعبة تطوير البرامج والتعاون التقني في أوائل عام ٢٠١٤ تحليلاً لمؤشّرات الأداء الرئيسية القائمة من منظور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بهدف تعديل محور تركيز مجموعة المؤشّرات ومواءمتها مع الأبعاد الثلاثة لتلك التنمية، وهي النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وتضمّ مجموعة مؤشّرات الأداء الرئيسية القائمة أكثر من ٣٠ مؤشّراً، ووُجد أنّ ٥٠ في المائة بالكاد من جميع المشاريع الجاري تنفيذها تشمل تحديداً كافياً للأهداف ومؤشّرات الأداء.

٤- وتهدف الجهود الجارية في عام ٢٠١٤ إلى إعادة توجيه محور تركيز مجموعة مؤشّرات الأداء الرئيسية إلى عدد أقل من مؤشّرات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتبسيط عمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بالتعاون التقني على امتداد الأبعاد الثلاثة لتلك التنمية، بالإضافة إلى ضمان الاستخدام العالمي لمؤشّرات الأداء في جميع عمليات التعاون التقني.

ثالثاً - إنشاء فرع الشراكات ورصد النتائج

٥- مع صدور نشرة المدير العام UNIDO/DGB/2014/01 المؤرّخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تأسّس فرع معني بالشراكات ورصد النتائج داخل شعبة تطوير البرامج والتعاون التقني. وسوف يساعد الفرع الجديد على إقامة شراكات مع كيانات خارجية كوسيلة لدعم تنفيذ برامج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان الأعضاء، كما أوصى إعلان ليما صراحةً.

- ٦- وينسّق فرع الشراكات ورصد النتائج شراكات اليونيدو مع الشركات ومؤسسات التمويل الإنمائي والصناديق المتعدّدة الأطراف، ويتولّى قيادة الجهود المشتركة بين الشّعْب لرفع الكفاءة التشغيلية وتحسين رصد النتائج.
- ٧- وتعني الشراكة ضمناً أنّ الشريك الخارجي واليونيدو متّفقان معاً على تحقيق هدف مشترك، وبأنهما سيواصلان معاً العمل على تحقيقه طوال فترة تنفيذ المشروع المشترك. ويرصد الشريكان معاً موارد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ويكونان مسؤولين عن النتائج النهائية. وقد يترتّب أو لا يترتّب على الشراكة تحويل أموال من الشريك الخارجي إلى اليونيدو. وهي بذلك تختلف عن أنشطة التمويل التقليدي لعمليات اليونيدو في مجال التعاون التقني، حيث تحوّل الجهة المانحة الموارد إلى اليونيدو لتنفيذ مشروع التعاون التقني وتنبط بها المسؤولية عنه.
- ٨- ويساعد الفرع على تنفيذ استراتيجية اليونيدو المؤسسية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في جميع العمليات التي تنهض بها شعبة تطوير البرامج والتعاون التقني، وذلك بالعمل على تعزيز آثار عمليات التعاون التقني بحشد الموارد من قطاع الشركات ومؤسسات التمويل الإنمائي والصناديق الاستثمارية ومرفق البيئة العالمية من خلال شراكات تتمحور حول أهداف وموارد ومسؤوليات مشتركة.
- ٩- ويقوم الفرع أيضاً بتنسيق وتيسير الشراكات التي يمكن للبلدان النامية من خلالها تبادل التكنولوجيا والدراية والخبرة الفنية ورؤوس الأموال وغيرها من الموارد. وقد تشمل هذه الشراكات أيضاً مساهمات من شركاء في بلدان صناعية.
- ١٠- وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، قُدّمت إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن استراتيجيات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأدواتها، تضمّنت تنويعاً بإنشاء فرع الشراكات ورصد النتائج.

رابعاً- تنظيم منتديين للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

- ١١- عقب اعتماد إعلان ليما، أعلن المدير العام، السيد لي يون، عن تنظيم منتديين عالميين في عام ٢٠١٤.
- ١٢- وعُقد منتدي اليونيدو الأول لاستراتيجيات وأدوات التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في فيينا. وأُطلعت الدول الأعضاء على تقرير عن المنتدى الأول في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية (PBC.30/CRP.5).

وضمَّ المنتدى أكثر من ٢٦٠ مشاركاً من ٨٣ بلداً، كان من بينهم ١٩ وزيراً للاقتصاد والصناعة والاستثمار والشؤون الخارجية والبيئة والتجارة، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعة المستوى وممثلين عن الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، بغرض مناقشة كيفية تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال استراتيجيات وأدوات معيَّنة.

١٣- وكان الهدف من المنتدى هو الدخول في حوار استراتيجي بغرض الوصول إلى فهم أفضل للمشاكل، والتعلُّم من ذوي الخبرة المباشرة في تطبيق مجموعة متنوّعة من النُّهج، وتحديد السياسات وأفضل الممارسات والبرامج والأدوات التي يمكن للبلدان تكرارها والتوسُّع فيها في سياقها القطرية المحدّدة عند العمل على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

١٤- وخلال المنتدى الذي استمرَّ لمدة يومين، تناول المشاركون المسائل التالية:

(أ) التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كأسلوب للتصدّي للتحديات الإنمائية الجديدة؛

(ب) الثورة التي تجتاح السياسات الصناعية القائمة والاستراتيجيات والسياسات اللازمة للسعي إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

(ج) القضايا الحاسمة للنجاح في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسات وبرامج مناسبة، وهي: أهمية ضمان اتّباع نهج متكامل وتآزري في معالجة خليط السياسات المتبّعة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ السياسات؛

(د) الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحديد القطاعات ذات الأولوية واستهدافها من خلال أدوات سياسية متعدّدة؛

(هـ) دور البنية التحتية المادية وغير المادية للأعمال التجارية مثل المناطق أو المواقع أو المدن أو الأحياء الصناعية، بوصفها جزءاً أساسياً من التخطيط الاستراتيجي والموجّه؛

(و) دور الجيل الجديد من المناطق الصناعية بوصفه أداة ملموسة واضحة المعالم ومجالاً للنمو السريع على طلب خدمات اليونيدو، بما في ذلك المسائل ذات الصلة مثل: إدارة وتعزيز تدفُّق المعارف والتكنولوجيا في المناطق الصناعية؛ وتنمية الأعمال التجارية، والتسويق والعلامات التجارية، والحوافز ذات الصلة؛ وإقامة جسور الصلة بين أصحاب المصلحة والحفاظة عليها؛ وتعزيز التفاعل بين مراكز البحث والتطوير، والابتكار؛ وتعزيز المناطق

الصناعية بوصفها أحد الركائز الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الصناعية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص؛ والروابط بين المناطق الصناعية والاقتصاد المحلي؛ ودراسات الحالة القطرية عن البنية التحتية للأعمال التجارية وأمثلة من الأنشطة التي اضطلع بها كلٌّ من اليونيدو وشركائها مؤخراً في مجال المناطق الصناعية الصرفة والمناطق الصناعية الإيكولوجية؛ ونهج اليونيدو في تعزيز المكاسب الثابتة والدينامية الناتجة عن مختلف أنواع المناطق الصناعية وغيرها من المناطق، ومنها تخطيط المناطق الصناعية وتصميمها، والجوانب التنظيمية، وحشد الموارد، وترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتأسيس المناطق الصناعية وإدارتها، وبناء قدرات أصحاب المصلحة، وتنمية التجمعات والكفاءة الجماعية.

١٥- ومن المقرر عقد منتدى اليونيدو الثاني المعني بإقامة الشراكات بهدف زيادة الاستثمار لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وسوف تُتاح للدول الأعضاء المزيد من المعلومات حول هذا المنتدى.

خامساً- استراتيجية الاتصال في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

١٦- يلاحظ في نهاية المطاف أن المنظمة قد عززت، بموجب إعلان ليما ومن واقع تأكيده على أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، من استراتيجيتها في مجال الاتصالات الخارجية لتبرز بصورة واضحة لا تشوبها التعقيدات التقنية، وإن كانت مقنعة، أثر عمليات التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو على المجتمعات المحلية، وكيف أنها تعزز الإدماج الاجتماعي، والقدرة التنافسية الاقتصادية، والاستدامة البيئية. وسوف تتضمن نشرة مطوية يصدرها المدير العام بعنوان "التعريف باليونيدو في عام ٢٠١٤: التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة" أمثلةً محدّدةً مستمدّةً من الخبرات التي اكتسبتها اليونيدو من عملياتها الميدانية، ومن المقرر أن تصدر النشرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

سادساً- الإجراءات المطلوب من المجلس اتّخاذها

١٧- لعلّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.